



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

استبيان الهدن (3/2):
بين سندان الحاجة المعيشية
ومطرقة التوظيف السياسي

مسار الإدارة المحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

تاريخ الإصدار 12 كانون الأول/ ديسمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014

المحتويات

1.....	استبيان الهدن (3/2):
1.....	الهدن بين سندان الحاجة المعيشية ومطرقة التوظيف السياسي
1.....	مصطلحات الدراسة.....
2.....	ملخص تنفيذي
3.....	تمهيد
3.....	أولاً: تقييم الأوضاع في ظل اتفاق الهدن
3.....	1. الوضع الاجتماعي.....
4.....	أ. الأسريين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة
5.....	ب. الأسريين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية
6.....	ت. الأسريين الداخل والخارج
7.....	2. الوضع المعيشي.....
7.....	أ. الخدمات الأساسية
10.....	ب. خدمات حفظ نوعية الحياة
12.....	3. البعد الحقوقي.....
16.....	ثانياً: مواقف بيئة مناطق الهدن
16.....	1. التأييد الشعبي للثورة بحسب الشريحة العمرية.....
18.....	2. التأييد الشعبي للثورة بين الداخل والخارج.....
19.....	3. التأييد الشعبي للثورة بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية.....
20.....	4. التأييد الشعبي للثورة بين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة.....
21.....	استنتاجات
21.....	1. واقع مناطق الهدن.....
21.....	أ. البعد الخدمي والمعيشي
22.....	ب. البعد الأسري والتماسك الاجتماعي
23.....	ت. البعد الحقوقي
24.....	2. الموقف من النظام: هدى هشة

استبيان الهدن (3/2):

الهدن بين سندان الحاجة المعيشية ومطرقة التوظيف السياسي

مصطلحات الدراسة

تاريخ الدراسة	من 2014-7-1 إلى 2014-8-5
التنفيذ	مشروع الاستبيان هو مشروع مشترك بين مركز عمران للدراسات الاستراتيجية والمركز السوري للإحصاء والبحوث.
عدد الإجابات	1026 مستجيب.
الداخل	حيز جغرافي يقع داخل نطاق الحدود السياسية لسورية.
الخارج	مناطق يقيم فيها سوريون لاجئون في دول مجاورة (لبنان، الأردن).
المناطق المحاصرة	حيز جغرافي فرضت عليه قوات النظام السوري ومليشياته طوقاً عسكرياً يتباين في شدته وطبيعته، بشكل يحول دون حرية تنقل الأشخاص وحركة الإمدادات الغذائية والطبية والوقود وغيرها من الحاجات الأساسية.
المناطق غير المحاصرة	حيز جغرافي تتوافر فيه حرية تنقل الأشخاص وحركة الإمدادات الغذائية والطبية والوقود وغيرها من الخدمات.
المناطق المكتفية ذاتياً	مناطق لا تخضع لسيطرة النظام تمتلك المقومات الأساسية للحياة من موارد خاصة بها وكادر بشري، غير معتمدة اعتماداً كبيراً على الخدمات الحكومية أو على الموارد من خارج حيزها الجغرافي.
المناطق غير المكتفية ذاتياً	مناطق لا تخضع لسيطرة النظام، غير أنها لا تمتلك المقومات الأساسية للحياة وتحتاج بشكل أو آخر الخدمات والموارد التي تأتمها من خارج حيزها الجغرافي.

ملخص تنفيذي

عقدت بعض المناطق الثائرة الخارجة عن سيطرة النظام السوري هُدناً معه، وقد ناقش [الجزء الأول النتائج الأولية لهذا الاستبيان](#). يقوم هذا الجزء الثاني بتحليل أثر الخصائص المحلية على المواقف من الهدن. ثم يتم التفصيل في تبين التغيير في الأوضاع المعيشية بعد الهدن بحسب إذا كانت المنطقة قد خضعت للحصار أم لا أو كونها مكتفية ذاتياً أم لا. كما تحلل رأي الناس تجاه المضامين الحقوقية للهدن بحسب الشريحة العمرية والجنس.

ويمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أنّ الهدن لا تخرج عن كونها أداةً مرحلية توظف سياسياً في مسارات لا يمكن أن تفضي إلى عملية سياسية تستجيب للمطالب المجتمعية، كما تظهره النتائج التالية:

- أجاب 71% من الشريحة العمرية بين 22-35 سنة بعدم تغيير موقفهم من الثورة، وذهب إلى ذلك أيضاً 70% من أعضاء الشريحة العمرية بين 15-21 سنة، في حين أن نسبة ذلك بلغت 60% عند الشريحة العمرية فوق الـ 47 سنة.
- المناطق المكتفية ذاتياً لم تشهد تغييراً في الموقف من الثورة (92%)، والأمر كذلك في المناطق غير المكتفية ذاتياً وبنسبة أدنى (67%) حيث توجه بعضهم نحو الحياد. ولم يغيّر ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة في المناطق المحاصرة (76%) وقريب من ثلثي المناطق غير المحاصرة (64%) موقفهم من الثورة.
- فرص لَمّ شمل الأسر عقب الهدن سواءً في المناطق المكتفية ذاتياً أو في المناطق غير المحاصرة هي أعلى من الفرص في المناطق غير المكتفية ذاتياً أو المحاصرة.
- تحسّن الوضع المعيشي بعد الهدن تحسّناً بين الضعيف والضعيف جداً في المناطق المكتفية ذاتياً مقارنةً بالمناطق غير المكتفية، وفي المناطق غير المحاصرة مقارنةً بالمناطق المحاصرة، ومن أصل ست خدمات أساسية، شهدت ثلاث منها فقط تحسّناً، وكان ثمة فروق كبيرة جداً في مدى التغيير بحسب خصائص المنطقة.
- هنالك شعور عام لدى كافة الشرائح العمرية وبين الذكر والأنثى على حدّ سواء بعدم تحسّن معاملة قوات النظام عقب الهدنة وبأنها لا تضمن لهم قيم الحرية والكرامة والعدل.
- تشير النتائج إلى أن الخصائص المحلية (الاكتفاء الذاتي/الحصار) للمناطق التي عقدت الهدن كان لها أثرٌ أكثر من الهدن نفسها.

تهديد

يحظى الحديث عن الهدن في سوريا بأهمية خاصة مؤخراً، لا سيما مع تحولها من ديناميكية محلية لجأ إليها طرفا الصراع الداخلي (النظام، المعارضة) لخدمة مصالحهما الأنية والبعيدة المدى إلى مقاربة أممية عبّر عنها المبعوث الدولي ستيفان دي مستورا في خطته المتمحورة حول تجميد القتال في مناطق محددة وتوقيع اتفاقيات هدن بين طرفي الصراع، أملاً بأن يفضي إلى حلٍ سياسي.

واستكمالاً لسلسلة الدراسات التي نشرها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية حول موضوع الهدن ([الهدن في سورية - الواقع والآفاق، قراءة عامة في نتائج استطلاع رأي الموقف الشعبي من الهدن](#))، تقدّم هذه الدراسة قراءة مفصلة لنتائج الاستبيان، الذي أجري بالشراكة مع المركز السوري للإحصاء والبحوث، من أجل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمدى استناد الهدن إلى أرضية صلبة قابلة للتطور وصولاً لحل سياسي متكامل يعالج مسببات الأزمة وليس نتائجها الثانوية، أو كونها مجرد حل تسكيني لا يعالج الأسباب التي أفضت إلى الصراع.

يتضمّن هذا الجزء تحليل أثر خصائص البيئة الحاضنة لاتفاق الهدن على كلّ الوضع الاجتماعي والمعيشي والحقوقى الذي أفرزته الهدن.

أولاً: تقييم الأوضاع في ظل اتفاق الهدن

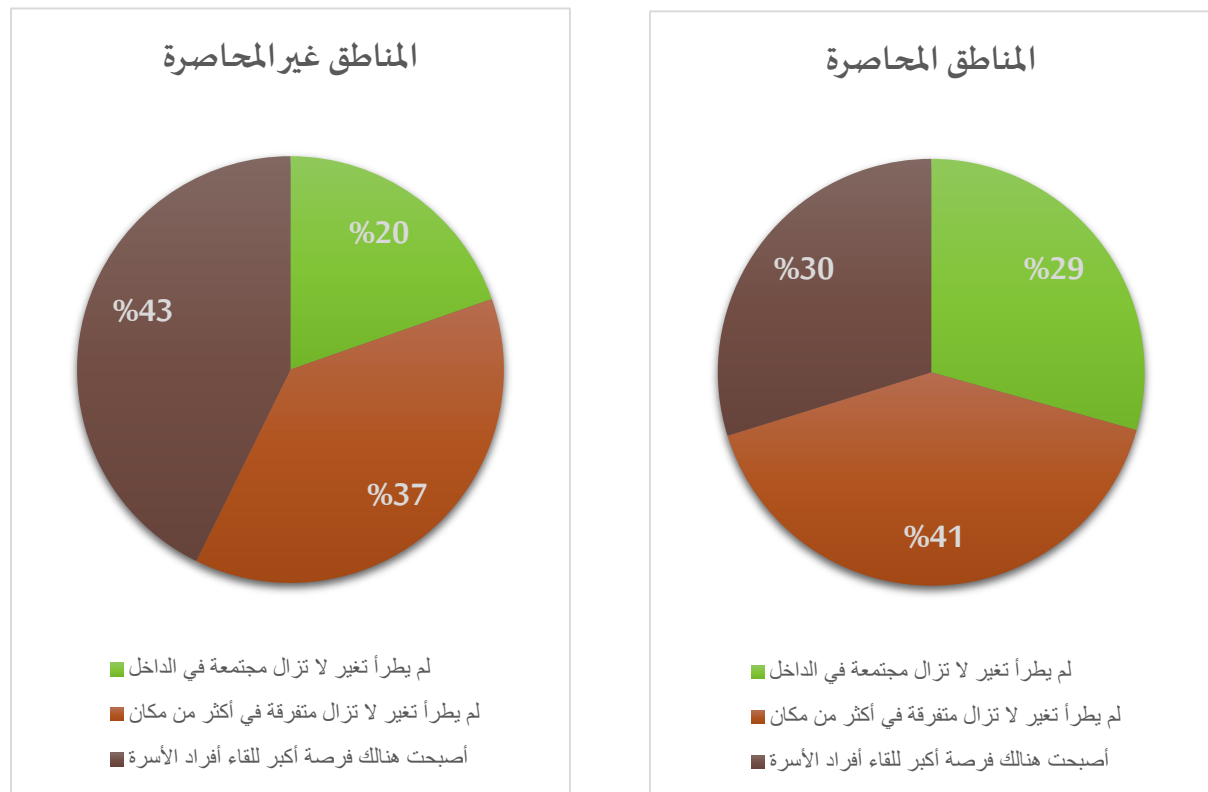
تعلّقت آمال الناس بالهدن في مناطق المواجهات مع النظام، راجين تحسّن الأوضاع المعيشية التي تردّت إلى درجات تفوق حدّ الاحتمال. ويحلّل هذا القسم رؤية الناس تجاه التحسّن في الحال المعاشي والاجتماعي والحقوقى، وتأخذ بعين الاعتبار كون المنطقة محاصرة أو لا، مكتفية ذاتياً أو لا، إضافة إلى التفصيل بحسب الشرائح العمرية والجنس.

1. الوضع الاجتماعي

وتشمل هذه الفقرة أثر الهدن على الوضع الأسري والتركيبية الديمغرافية للسكان المحليين في مناطق الهدن، مع أخذ عوامل الحصار والاكتفاء الذاتي للمناطق المختلفة بعين الاعتبار.

أ. الأسر بين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة

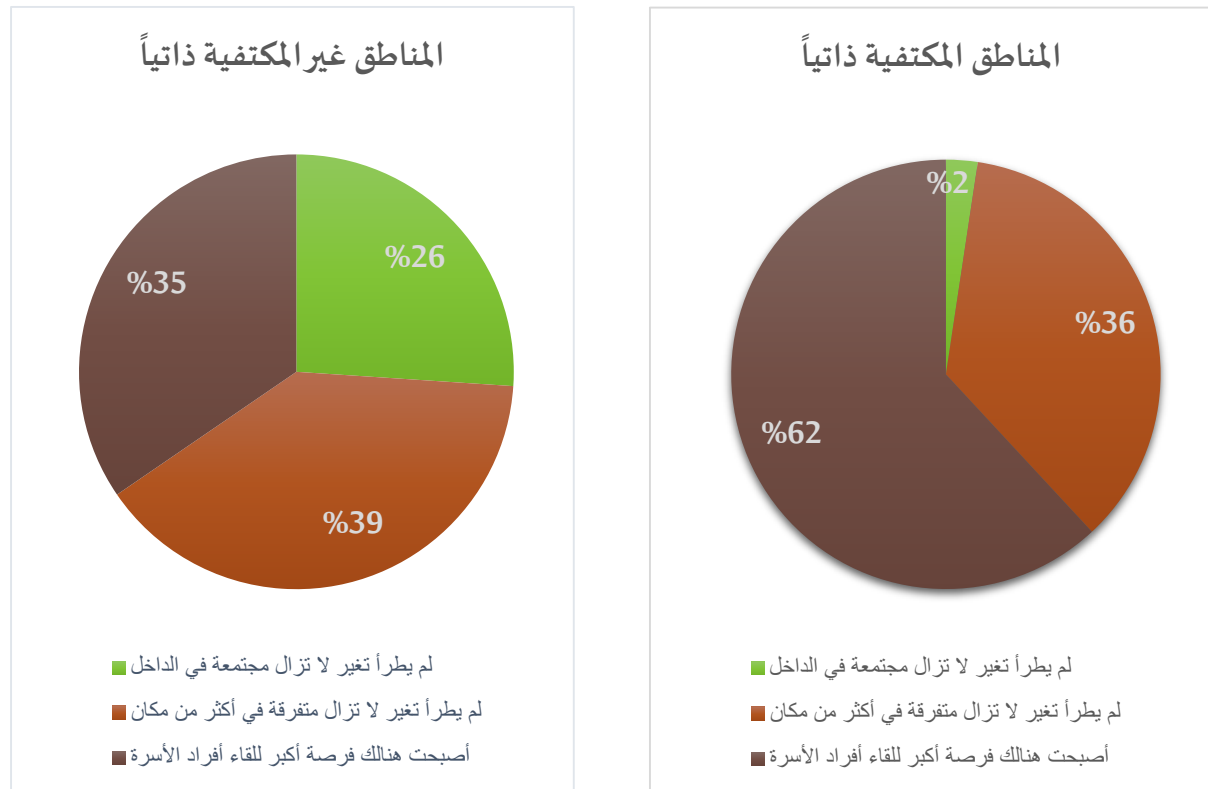
عند تحليل الأثر الناجم عن الهدنة على العلاقات الاجتماعية ومدى مساهمتها في تعزيز أو اضرار العلاقات بين الأسر التي تفرقت بفعل حالة الصراع القائم، تبين أنه كان للهدن أثر ضعيف على تحسن الوضع العائلي، حيث أجاب ما يزيد عن نصف أفراد العينة بعدم وجود تغيير في واقع أسرهم، فهي إما ما تزال متفرقة في أكثر من مكان (39%) أو أنها ما تزال مجتمعة في الداخل (24%) بظروفه الصعبة المعروفة. غير أنه لم يكن للهدن الأثر نفسه على الأسر في المناطق المحاصرة وغير المحاصرة (الشكل 1)، فقد تعززت فرص لم شمل الأسر في المناطق غير المحاصرة أكثر منها في المناطق المحاصرة، حيث أجاب 43% من أفراد عينة الدراسة في المناطق غير المحاصرة بأن الهدنة وقّرت لهم فرصة أكبر للقاء أفراد أسرهم المتفرقين في أكثر من مكان، في حين أنها بلغت 30% في المناطق المحاصرة. ويمكننا أن نعزو ذلك إلى الأثر الكبير الذي تركه الحصار على نحو سلبي لا يشجع الأسر على العودة إلى تلك المناطق.



الشكل(1): هل طرأ تغيير على وضع أسرتك بعد الهدنة، أو تعتقد أنه سيطرأ؟

ب. الأسر بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية

تأثير اتفاق الهدنة على واقع الأسر اختلف بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية، حيث تعززت فرص إعادة لمّ الشمل في المناطق من النوع الأول أكثر منها في المناطق من النوع الثاني. فنجد أنه أجاب قريب من الثلثين (62%) من عينة الاستطلاع في المناطق المكتفية ذاتياً بأن الهدنة عزّزت من فرص لقاءهم بأفراد أسرهم، في حين أجاب بذلك قريب من الثلث فقط (35%) في المناطق غير المكتفية ذاتياً (الشكل 2).

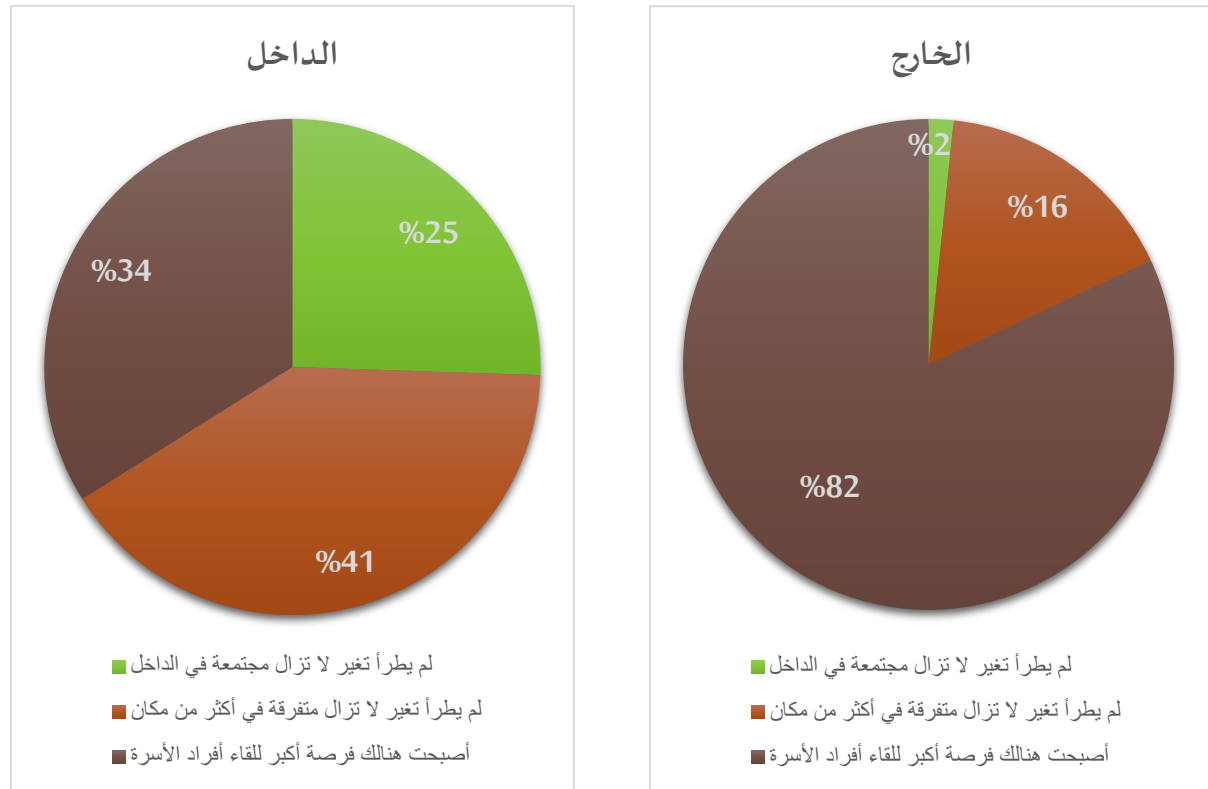


الشكل (2): هل طرأ تغيير على وضع أسرتك بعد الهدنة، أو تعتقد أنه سيطرأ؟

إن تعزيز فرص لقاء أفراد الأسرة من جديد في المناطق المكتفية ذاتياً بعد الهدنة يمكن أن يفسّر بميل الأسر لاستغلال أجواء الهدنة للتجمع من جديد في مناطق تتمتع بوفرة نسبية في مواردها الذاتية ومقوماتها الاقتصادية (مقومات الحياة) عوضاً عن البقاء في بيئات تستنزف مدخراتهم المالية في ظل عدم توفر مورد مالي مستقر.

ت. الأسر بين الداخل والخارج

يتفاوت أثر الهدنة على العلاقات الاجتماعية للأسر ما بين الداخل والخارج، حيث أجاب 82% من أفراد عينة الخارج باعتقادهم أن الهدنة وفّرت له فرصة للقاء أفراد أسرته، في حين أجاب 34% فقط من عينة الداخل بأن الهدنة زادت من فرص لَمّ الشمل مع أعضاء عائلته من جديد (الشكل 3).



الشكل (3) تغير الأوضاع الاجتماعية للأسر بحسب العيش في الداخل أو الخارج

وبعبارة أخرى، لم تؤدِّ الهدنة الدور الذي كان مأمولاً منها في إعادة العلاقات الاجتماعية للسكان المحليين إلى وضعها الطبيعي؛ ويمكن تأويل ذلك باستمرار التضييق المفروض على مناطق الهدن بشكلٍ أو آخر على الحركة والتنقل وغياب الفرص لإعادة لَمّ شمل الأسر.

2. الوضع المعيشي

كما بيّنت نتائج الجزء الأول من هذا الاستبيان أن الأمل بحدوث تحول جوهري في واقع الخدمات الأساسية للسكان في مناطق الهدن كان من أبرز دوافع القبول باتفاقيات الهدن. وهذا مفهوم باعتبار أن تلك الخدمات تعرّضت لضرب كبير نتيجة سياسة الأرض المحروقة التي أتبعها النظام بحق المناطق الثائرة ضده. غير أن إجابات الناس تظهر أنه لم يحدث التحسّن في كثير من القطاعات الخدمية المهمة، وأن ذلك ارتبط بطبيعة المنطقة. فتفيد نتائج الاستطلاع حدوث تحسّن في واقع الخدمات التالية (الكهرباء، خدمة الأفران، أسعار المواد الغذائية)، في حين بقيت خدمات جوهرية أخرى (الاتصالات، العلاج الطبي، التعليم الدراسي، أسعار الوقود) على حالها دون تحسّن يذكر. ولكن اللافت للنظر هو أن ثمة فروق كبيرة في تلك الأبعاد بين المناطق بحسب كونها محاصرة أو غير محاصرة، أو مكتفية ذاتياً وغير مكتفية ذاتياً.

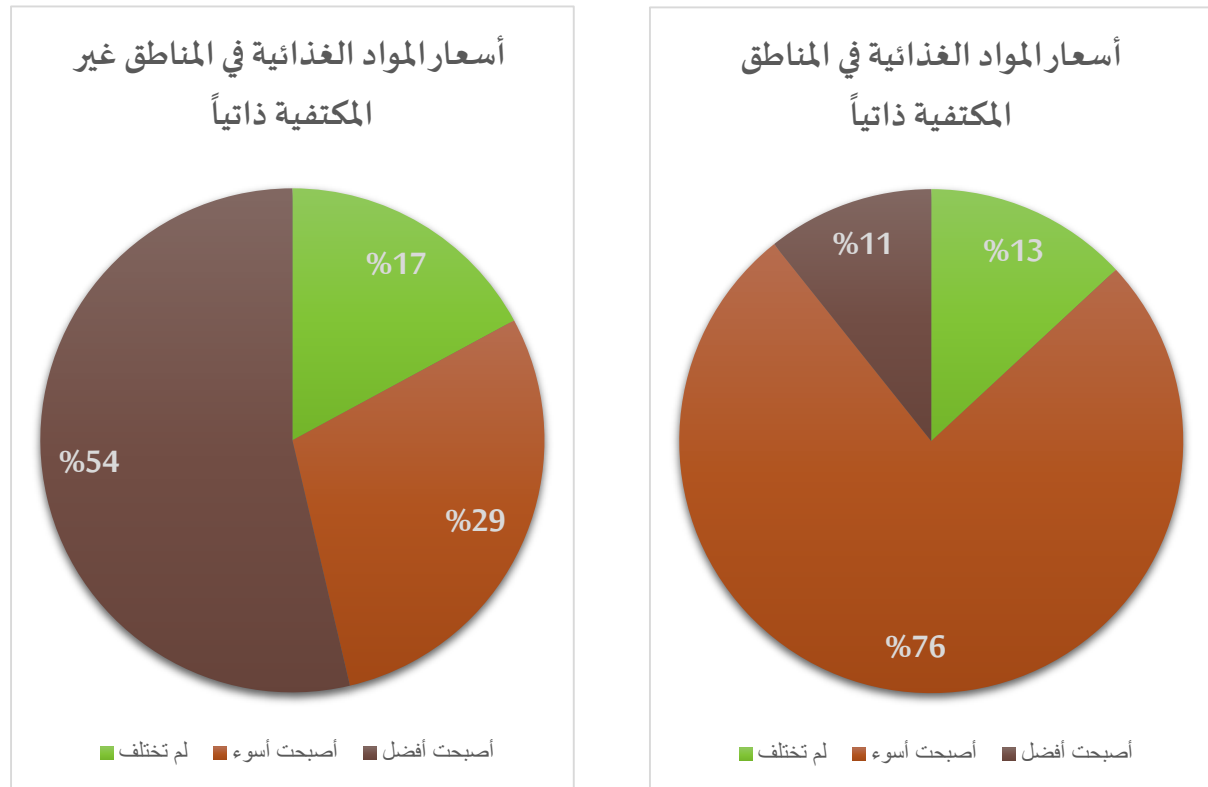
أ. الخدمات الأساسية

ويشمل ذلك الخبز كونه قوتاً رئيساً في البلد وأسعار الغذاء بشكل عام، وأسعار الوقود، وخدمة الكهرباء. فمثلاً، أعرب 31% من عينة المناطق غير المحاصرة بأن عمل الأفران لم يختلف، في حين ذهب إلى ذلك الرأي 60% من عينة المناطق المحاصرة. وهذا التوجه من عدم اختلاف عمل الأفران ظهر بشكل أوضح بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية ذاتياً. إذ نجد أن 80% من الإجابات في المناطق المكتفية ذاتياً لم تر أن خدمة الأفران اختلفت بعد الهدنة، مقابل 41% في المناطق غير المكتفية ذاتياً (الشكل 4). أي أن القوت الأساسي الذي يُفترض أن يتمّ توافره بعد الهدن لم يرتقِ إلى الحدّ الطبيعي حتى في المناطق التي هي الأكثر حاجةً للأفران.



الشكل (4): عمل الأفران بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية

ومما يلفت النظر أن أسعار المواد الغذائية أصبحت أسوء بحسب رأي 76% من عينة المناطق المكتفية ذاتياً، مقابل 29% في المناطق غير المكتفية ذاتياً. (الشكل 5).



الشكل(5): أسعار المواد الغذائية بين المناطق المكتفية وغير المكتفية ذاتياً

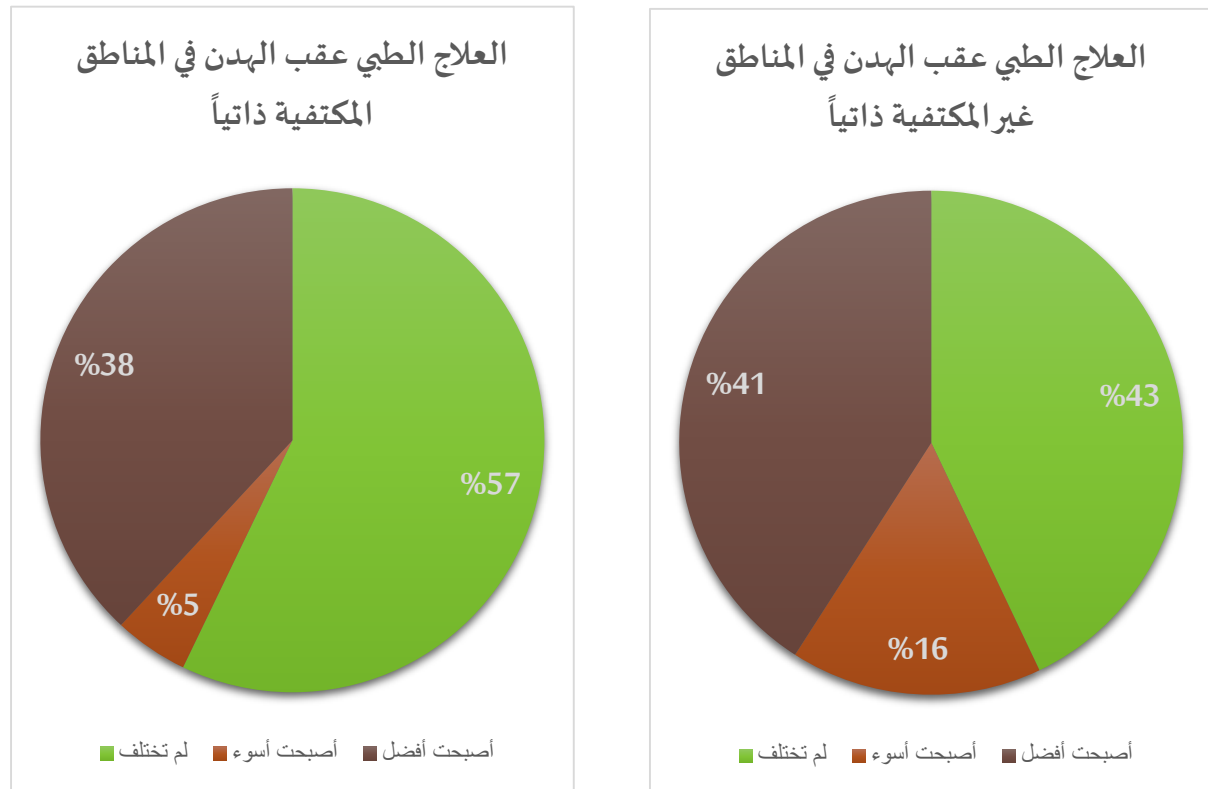
كما ذهب 65% من أهالي المناطق المكتفية ذاتياً إلى أن كميات المواد الغذائية عقب اتفاق الهدن قليلة ولا ترقى لسدّ الحاجات الأساسية أبداً مقابل إلى 51% من عينة المناطق غير المكتفية ذاتياً.

وكانت خدمة الكهرباء هي الخدمة الوحيدة في هذا الباب التي كانت في صالح المناطق المحاصرة، حيث أعرب 65% من عينة المناطق المحاصرة عن رأيه بأن قطاع الكهرباء قد شهد تحسناً عقب اتفاق الهدنة مقابل 45% من عينة المناطق غير المحاصرة.

ب. خدمات حفظ نوعية الحياة

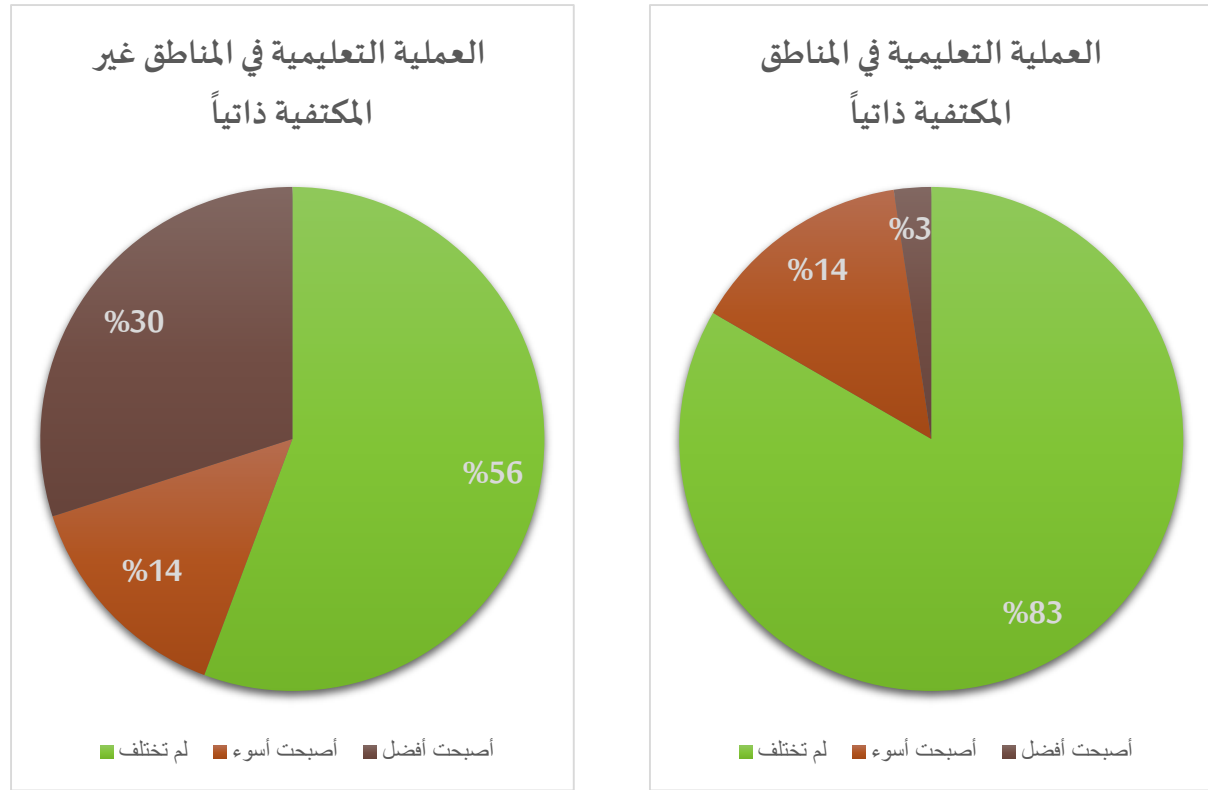
وتشمل هذه الفقرة الطبية والتدريس، مما يعتبر بُعدين أساسيين في نوعية الحياة، ويؤثران خاصة على الأطفال واليافعين في مقتبل العمر.

ونجد أن 57% من عينة المناطق المكتفية ذاتياً قالوا بعدم حصول تحسّن في القطاع الطبي مقارنة بواقع ما قبل الهدنة، بينما أجاب 43% من عينة المناطق غير المكتفية ذاتياً بعدم اختلاف واقع الخدمات الطبية بعد الهدنة (الشكل 6).



الشكل (6): العلاج الطبي عقب الهدن بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية ذاتياً

كما أن أثر الهدن على قطاع التعليم اختلف بحسب حالة المنطقة. ففي المناطق المكتفية ذاتياً ذهب 83% من أفراد العينة المستطلعة إلى أن قطاع التعليم بقي على واقعه السابق دون حدوث تغير ملموس عقب اتفاق الهدنة، أما في المناطق غير المكتفية ذاتياً حمل 56% من أفراد العينة المستطلعة هذا الرأي (الشكل 7).

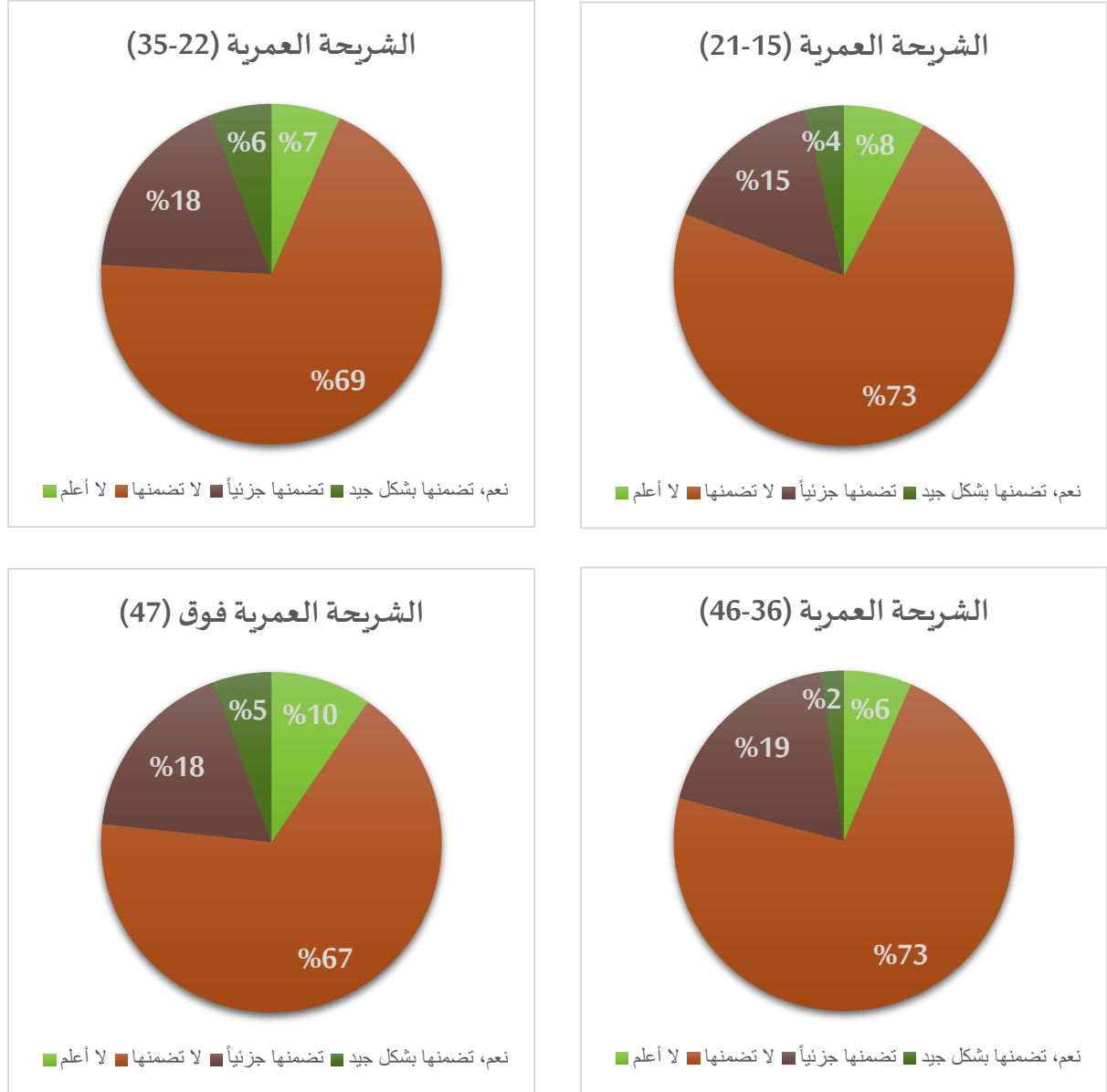


الشكل (7): واقع عملية التعليم في المناطق المكتفية وغير المكتفية ذاتياً

ويدشير مجمل ما سبق إلى قلة حجم المكتسبات التي حققتها اتفاقيات الهدن للسكان المحليين في قطاع الخدمات وأنها اقتصرت على ما يمس الحياة آنياً، في حين أنه ما زال هنالك أزمات حادة فيما يتعلق بنوعية الحياة (الطبابة) أو فيما يتعلق بمستقبل الأولاد (التعليم).

3. البُعد الحقوقي

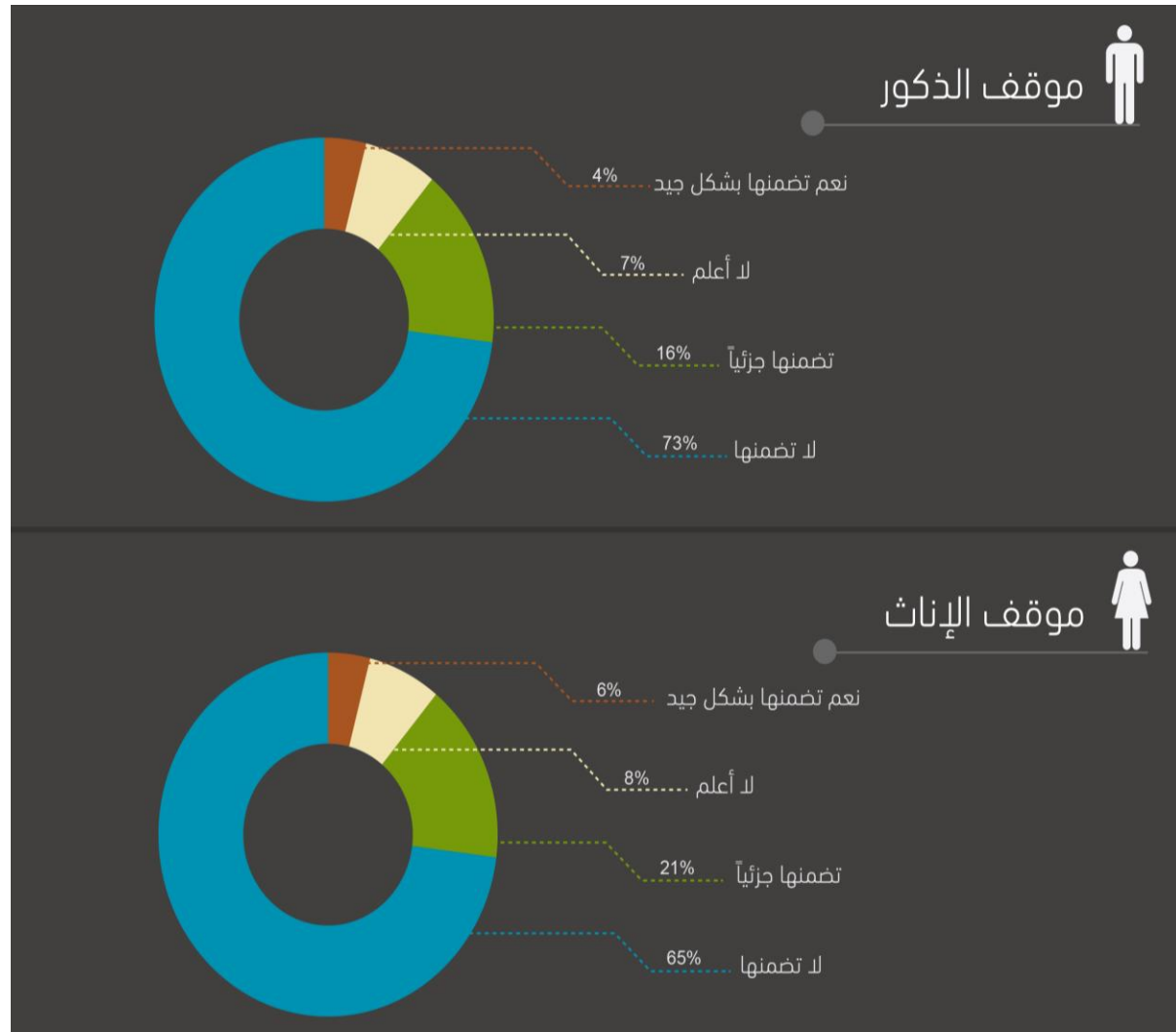
يعدّ الجانب الحقوقي أحد جوانب تقييم اتفاقيات الهدن. وتجاه سؤال هل تضمن الهدنة قيم العدل والحرية والكرامة للإنسان، أجاب 71% من المستجيبين بلا. وأظهرت النتائج تقارب التقييم السلبي بين جميع الشرائح العمرية للجانب الحقوقي المرافق للهدن، حيث رأى 73% من أعضاء الشريحتين العمريتين بين (15-21 سنة) وما بين (36-46 سنة) عدم ضمان الهدن للقيم الحقوقية الأساسية، مقابل 69% من أعضاء الشريحة العمرية بين (22-35 سنة)، و67% من أعضاء الشريحة العمرية فوق الـ 47 عاماً. عن رأيه بأن الهدن لم تنعكس إيجاباً في ضمان القيم الإنسانية (الشكل 8).



الشكل (8): الهدن وضمانها قيم العدل والحرية والكرامة بحسب العمر

إن تقارب التقييم السلبي للشرائح العمرية فيما يتعلق بأثر الهدن على الجانب الحقوقي يعدّ مؤشراً مهماً على وجود رأي عام غير قانع بالهدن، وأن اللجوء إليها كان لاعتبارات مرحلية.

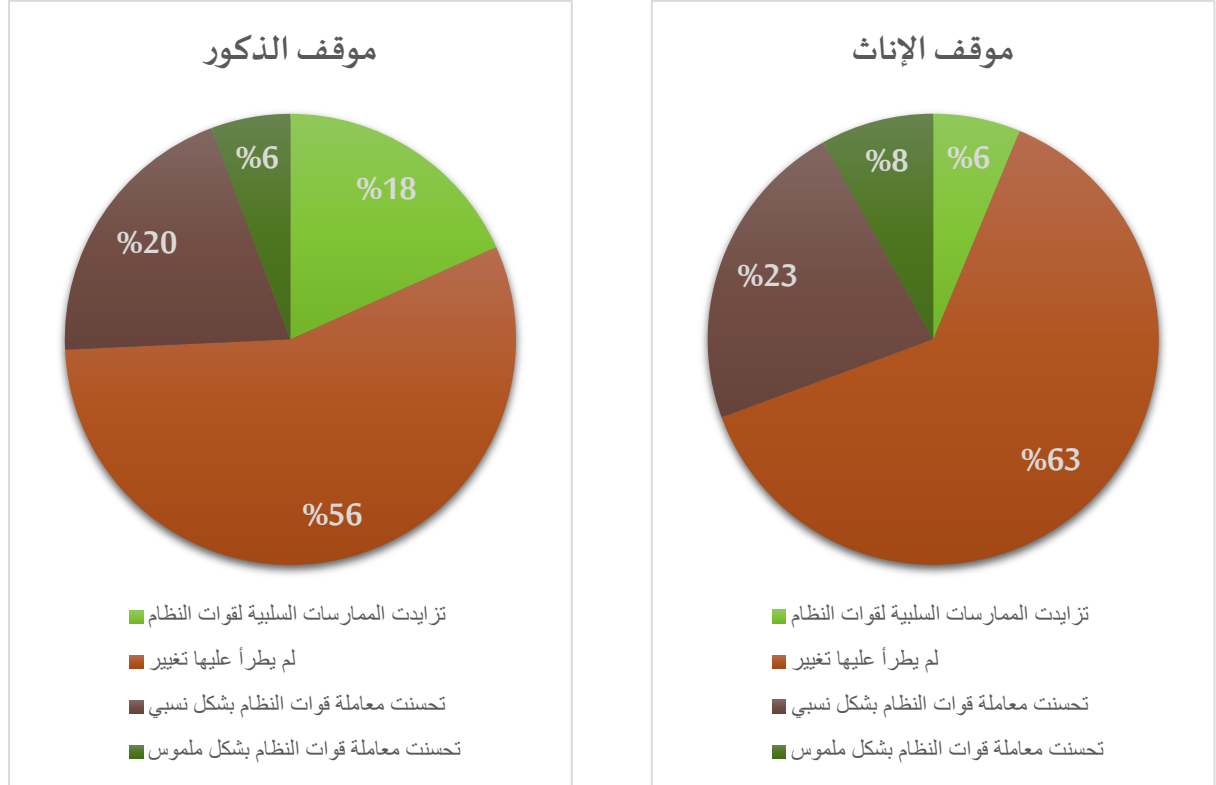
وليس هنالك من فروق جوهرية بين تقييم الذكور والإناث للهدن ومدى ضمانها للقيم الحقوقية، إذ أجاب 73% من عينة الذكور بأن الهدنة لا تضمن قيم الحرية والكرامة والعدل، مقابل 65% من عينة الإناث (الشكل 9).



الشكل (9): الهدن وضمانها قيم العدل والحرية والكرامة بحسب الجنس

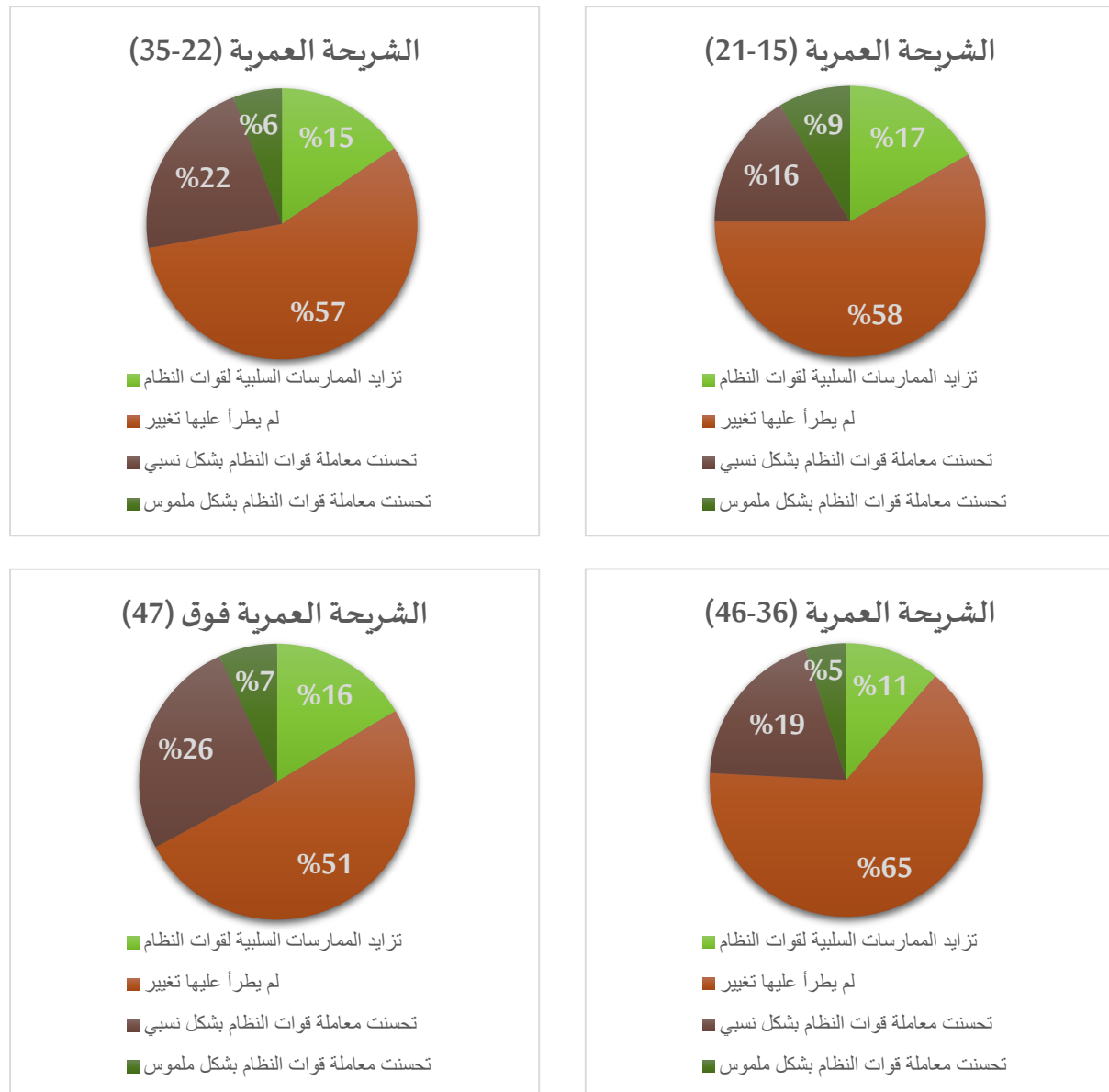
إن من أكثر الأمور المخيِّبة للأمل التي أظهرتها نتائج الاستبيان هو أن معاملة قوات النظام السوري لم تتحسن بعد الهدن، وهو أقلّ ما كان متوقّعاً منها. فعلاوةً على أن 58% من أفراد العينة المستطلعة أجابوا بعدم تحسّن معاملة قوات النظام السوري لهم، فإن 15% منهم أكّد على تزايد الممارسات السلبية بحقهم من قبل قوات النظام السوري.

ولقد حمل هذا الموقف العام كلاً من الإناث والذكور، إذ نجد أن 63% من عينة الإناث ذهبوا إلى استمرار نمط التعامل المتبع من قبل قوات النظام قبيل الهدنة، مقابل 56% من عينة الذكور الذين قالوا بعدم وجود تغيير في نمط التعامل المتبع من قبل قوات النظام بحق السكان المحليين (الشكل 10).



الشكل (10): معاملة قوات النظام للسكان بحسب الجنس

إن تقارب موقف الذكور والإناث ونظرتهم إلى عدم حدوث تغيير في معاملة قوات النظام عقب اتفاق الهدن يؤكد شمولية السياسات السلبية لهذه القوات لكلا الجنسين، الأمر الذي يشير إلى تدني قيمة اتفاقيات الهدن القائمة في أعين الناس. كما نجد أن هنالك توافقاً بين الشرائح العمرية على عدم وجود تغيير في معاملة قوات النظام للسكان المحليين عقب اتفاق الهدن (الشكل 11)، حيث ذهب 65% من أعضاء الشريحة العمرية المستطلعة عمر (36-46 سنة) إلى استمرار نمط التعامل المتبع من قبل قوات النظام وعدم حدوث تغيير يذكر، بينما أجاب 51% من أعضاء الشريحة العمرية فوق الـ 47 عاماً بنفس الرأي. ويلاحظ وجود تقارب بين موقف أفراد الشريحتين العمريتين (15-21 سنة) و(22-35 سنة) فيما يتعلق بتقييم معاملة قوات النظام عقب اتفاقيات الهدن، إذ ذهب 58% من الشريحة الأولى إلى عدم وجود تغيير في معاملة قوات النظام، وبفارق نقطة مئوية واحدة ذهب 57% من أعضاء الشريحة الثانية إلى الموقف نفسه. كما يلاحظ من النتائج تقارب مواقف الشرائح العمرية تجاه تزايد الممارسات السلبية لقوات النظام لتبلغ بشكل وسطي 15% من أعضاء كل الشرائح العمرية المستطلعة آراءها.



الشكل (11): معاملة قوات النظام للسكان بحسب العمر

إن تقارب مواقف الشرائح العمرية فيما يتعلق بعدم وجود تغيير في نمط معاملة قوات النظام للسكان المحليين يعد مؤشراً خطيراً على عدم الفعالية العامة بجدوى الهدن في إحداث تحول في سلوكيات قوات النظام وما تضمّ من ميليشيات ذات ولاء عابر للحدود. وهذا مما يبقي عوامل التوتر كامنة، ويشير إلى هشاشة اتفاقيات الهدن، ويضعف الأمل بكونها آلية قادرة على توفير البيئة المواتية لإطلاق عملية سياسية تنهي الصراع.

ثانياً: مواقف بيئة مناطق الهدن

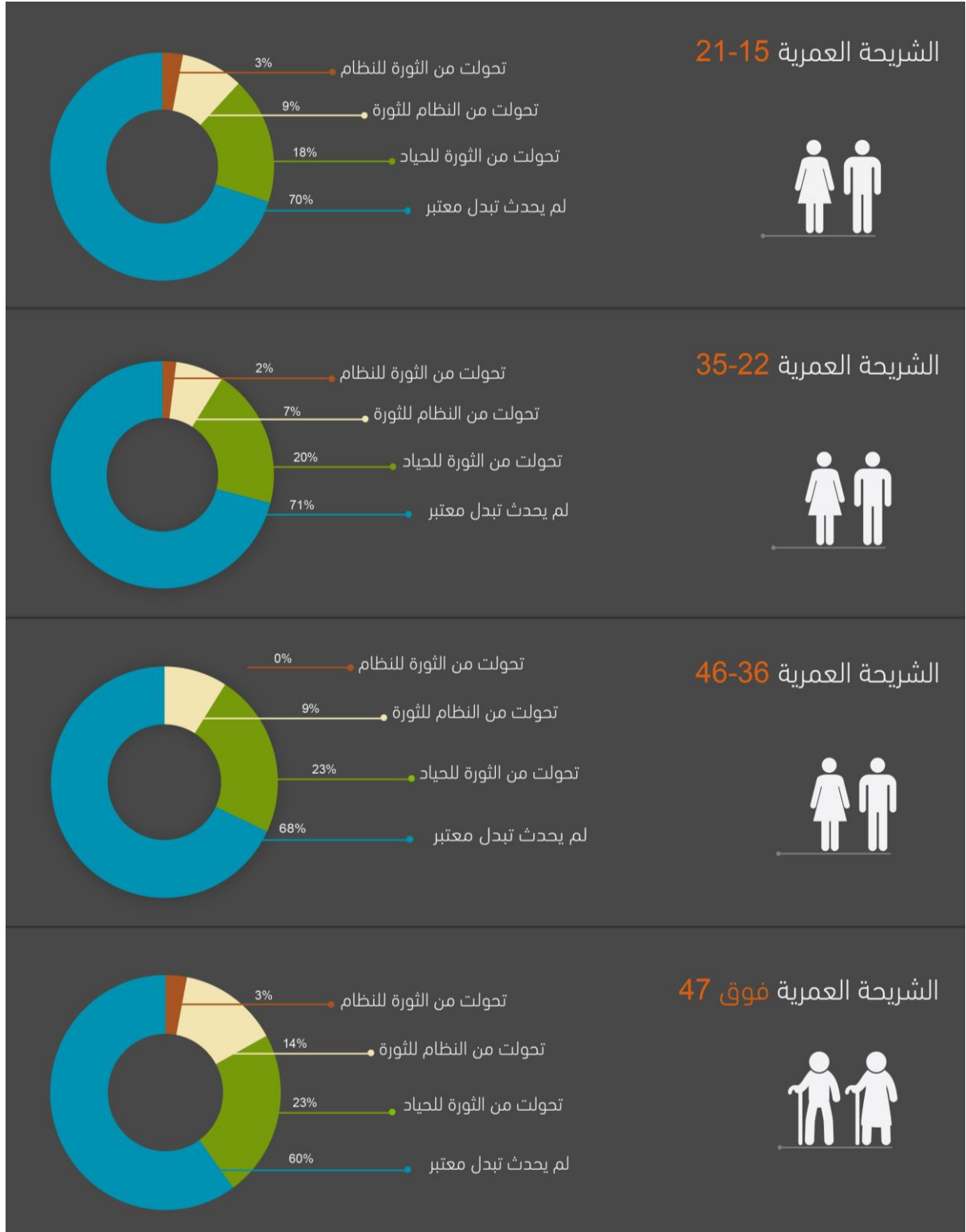
يحدّد السكان المحليون موقفهم تجاه الهدن انطلاقاً من عدة اعتبارات، منها الحاجة للأمن والحاجة للخروج من الحصار، إلى جانب تقوية الوضع الميداني للجيش الحر والوصول لقناعات بعدم وجود أفق لحسم عسكري.

وكما أظهرت نتائج الجزء الأول من الاستبيان، مثلت فرصة الخروج من الحصار عاملاً مهماً في قبول الهدنة (63%). مما يعكس مدى تأثير سياسة الحصار في الضغط على خيارات الناس وجعلها متمحورة حول الاعتبارات الحياتية. وأتى في المرتبة الثانية بُعد الحاجة للأمن عبر توقف المواجهات (62%)، مقابل نسب أدنى للمستجيبين الذين أشاروا لعامل عدم وجود أفق للمواجهات العسكرية (44%) والحاجة للتذخير (40%) في الميل نحو تأييد الهدنة. واللافت للنظر أن الاهتمامات المعاشية التي كانت السبب الرئيس وراء القبول بالهدن تراكمت مع نسبٍ عالية لأسباب غير معاشية بل قتالية، مما فيه إشارات واضحة إلى ثنائية الموقف من الهدن.

واللافت للنظر ما أظهرته نتائج الاستطلاع من أنّ قبول الهدن لم يغيّر الموقف الشعبي تجاه الثورة بقدرٍ معتبر رغم وجود تحوّل من التأييد للثورة نحو الحياد، وذلك بحسب التفصيل أدناه.

1. التأييد الشعبي للثورة بحسب الشريحة العمرية

تعدّ فئة الشباب الحامل الاجتماعي لمشروعات التغيير، ولا سيما الجذري منها. وتُظهر إجابات الاستبيان ارتفاع نسبة الشباب الذين ما يزالون متمسكين بموقفهم من الثورة، حيث أكّد 71% من أعضاء الشريحة العمرية بين 22-35 سنة عدم تغيّر موقفهم من الثورة، وبفارق قليل جداً أجاب بذلك 70% من أعضاء الشريحة العمرية بين 15-21 سنة، في حين انخفضت هذه النسبة عند أعضاء الشريحة العمرية فوق الـ 47 لتبلغ 60% (الشكل 12).

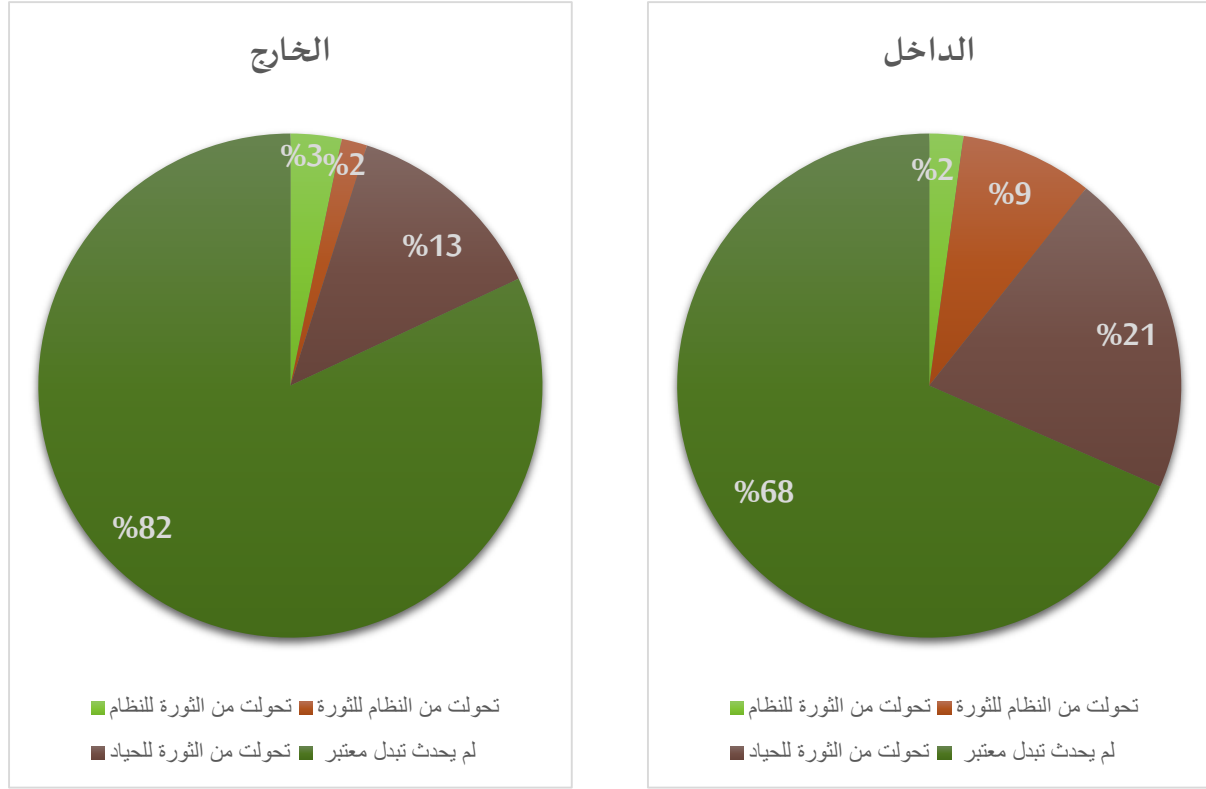


الشكل (12): الموقف من الثورة بحسب الشريحة العمرية

ويمكن تفسير ارتفاع تأييد شريحة الشباب للثورة السورية بأنهم يرون أن الثورة كانت فرصتهم لكي يجدوا ذاتهم ويحققوا أحلامهم في تغيير البنية السياسية والاقتصادية للمجتمع الذي نشأوا فيه في سياق الانفتاح على العالم الذي ساهمت فيه وسائل التواصل الاجتماعي التي يكثر استخدامها من قبل الشباب كما هو معروف.

2. التأييد الشعبي للثورة بين الداخل والخارج

يتباين الموقف من الثورة بين الداخل في مناطق الحصار والخارج في دول اللجوء، ففي شريحة الخارج أجاب 82% من أفراد العينة المستطلعة بعدم حدوث تبدل معتبر في موقفهم من الثورة، بينما بلغت نسبة نظائريهم في الداخل 68% حيث اختارت بعض الأجوبة موقف الحياد (الشكل 13). وضمن الفئة التي تحولت إلى الحياد وتوزعها بين الداخل والخارج، أظهرت النتائج أن النسبة بلغت 21% في الداخل، وهي أعلى من قرينتها في الخارج والتي بلغت 13%.



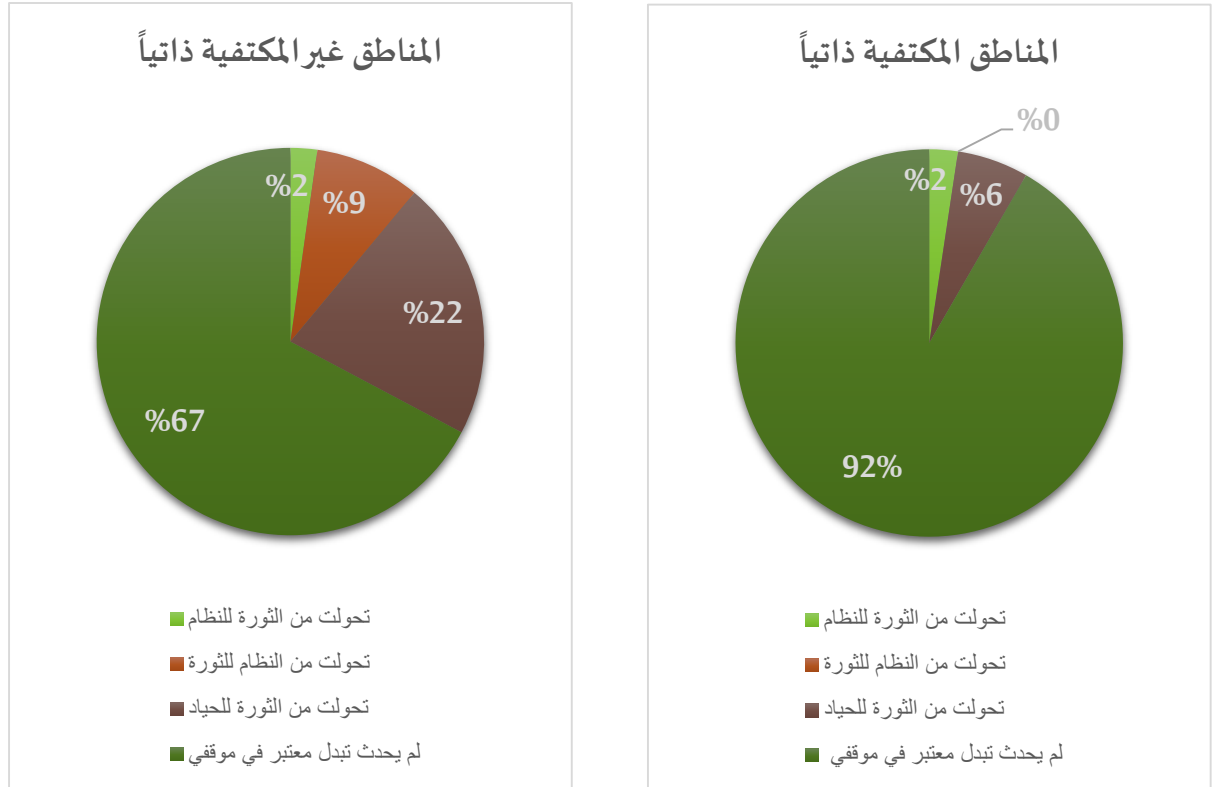
الشكل (13): الموقف من الثورة والنظام بين الداخل والخارج

ويمكن تفسير كون نسبة التأييد للثورة في الخارج أكبر من تلك في الداخل في أنّ المستجيبين يعبرون عن مواقفهم بعيداً عن الضغوط الأمنية التي يزرع تحتها سكان الداخل. ومن الملاحظ أن الداخل يظهر مواقف حديّة، إذ أنّ التحوّل من تأييد النظام إلى تأييد الثورة هو أعلى نسبة في الداخل (9%) مقارنةً بالخارج (2%).

3. التأييد الشعبي للثورة بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية

يتعلق رأي سكان مناطق الهدن تجاه الثورة بحال هذه المناطق من كونها ذات اكتفاء ذاتي أو لا (الشكل 14). وأكد 92% من أفراد العينة المستطلعة في المناطق المكتفية ذاتياً على ثبات موقفهم من الثورة، في حين انخفضت النسبة بشكل ملحوظ في المناطق غير المكتفية ذاتياً لتبلغ ثلثي السكان (67%). وهذا الفرق في الموقف ليس مفاجئاً، إذ ينسجم مع النتائج الأخرى من ناحية دور فرص الحياة المعيشية في التأثير على أجوبة الناس.

أما توزع الفئة التي انزاحت إلى الحياد بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية، فقد أظهرت النتائج أن نسبة من انتقل إلى هذا الموقف في المناطق غير المكتفية ذاتياً هي 22% من أفراد العينة المستطلعة مقابل 6% في المناطق المكتفية ذاتياً.

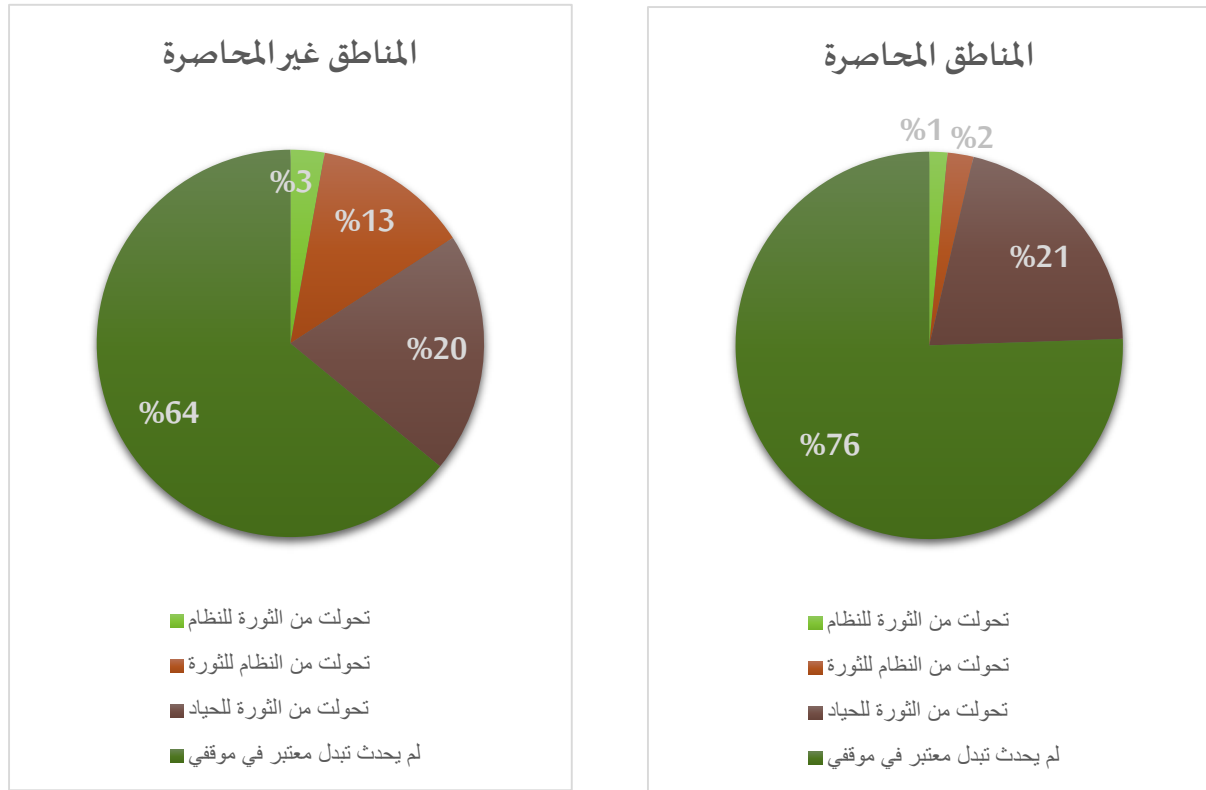


الشكل (14): الموقف من الثورة والنظام بحسب طبيعة المنطقة

ويمكن تفسير التغير الطفيف في موقف السكان المحليين في المناطق المكتفية ذاتياً من الثورة بامتلاكهم موارد خاصة، الأمر الذي يعزز من موقفهم في مواجهة الإجراءات التعسفية التي يتبعها النظام.

4. التأييد الشعبي للثورة بين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة

على الرغم من أن سياسات الحصار التي فرضها النظام قد زادت من الكلف الإنسانية على السكان المحليين في تلك المناطق إلا أن الغالبية العظمى لم يشهد موقفهم من الثورة أي تبدل معتبر (الشكل 15)، حيث أكد على ذلك 76% من أفراد العينة في المناطق المحاصرة و 64% في المناطق غير المحاصرة. ولعل معاناة السكان المحليين من سياسات النظام في المناطق المحاصرة زادت درجة الحنق وعززت الشعور بوطء الممارسات اللاإنسانية للنظام، مما رسّخ قناعاتهم بأن الثورة ما زالت سبيلهم للخلاص. أما عن تحوّل الموقف من تأييد الثورة إلى الحياد فتقاربت نسب الذين أجابوا بذلك في المناطق المحاصرة وغير المحاصرة، لتكون حوالي 20% تقريباً.



الشكل (15): الموقف من الثورة والنظام بحسب حالة الحصار

والخلاصة، تقودنا أرقام الاستبيان إلى الاستنتاج بأن المواقف الراضية للنظام ما زالت هي الحالة العامة التي تعبّر عن مشاعر الناس وقناعاتهم، ويتوقع أن يزداد السخط الشعبي عندما يتأكد العجز عن قطف ثمار كانت مرجوة من الهدن. وحتى لو افترضنا أن الأمور على الصعيد المعيشي تحسّنت، لا يمكن للنظام الحاكم في سورية أن يرفع سوية تعامله على الصعيد الحقوقي لأن ذلك يتناقض تناقضاً كاملاً مع طبيعته القمعية ولأنه يعتبر أي انفراج في الحقوق الديمقراطية هو تهديد وجودي.

استنتاجات

فصلت البيانات الرقمية لهذا الجزء الثاني من الاستبيان الآثار العملية للهدن على الصعيدين المعيشي والحقوق، إلى جانب الموقف الشعبي من اتفاقات الهدن. وتؤكد النتائج ما أفادت به الأخبار والتقارير الميدانية عن عدم تحقق ما كان مرجواً من الهدن، وعالج آخر هذه التقارير واقع الهدن في برزة¹ والغوطة الشرقية وحمص². وتظهر البيانات إلى أنّ الهدن لا تعدو أن تكون صفقةً بين طرفٍ منكوبٍ وآخر مُهك. وثمة هوة يصعب أن تجسر، لأن طرفاً أسقط شرعيةً لا يمكن أن تُستنفذ والآخر أجرم إلى درجة لا يمكن أن تنسى أو تغتفر. وكل ذلك يجعل من الهدن مجرد تهديئة التقاط نفسي لا خطوةً جديةً باتجاه السلام، وأنه لا يستقيم اعتبار الهدن مدخلاً لحلّ النزاع في سورية.

1. واقع مناطق الهدن

أظهرت نتائج الجزء الأول من هذا الاستبيان أنه كان للحصار والتضييق على أساسيات المعاش دور كبير في قبول فكرة الهدن، كما ساهمت تلك السياسات بالتحكّم في بنود اتفاقات الهدن. فهل تحقق للناس ما كانوا يرجونه من الهدن؟ الأرقام تحكي قصةً أخرى.

أ. البعد الخدمي والمعيشي

لما كان القبول بالهدن مدفوعاً بتحسّن ظروف المعيشة التي تردّت بسبب الحصار، كان من الأهمية بمكان تحليل الأثر العملي البحت للهدن. فظاهر الأمر أنه كان للهدن أثر إيجابي على توافر خدمة الكهرباء وأسعار المواد الغذائية وخدمة الأفران. ولكن تفحص التفاصيل يُظهر أن هذا التحسّن متعلّق بظروف خارجة عن الاتفاق نفسه. فمثلاً، كون المنطقة تحت الحصار هو العامل الوسيط وراء نسبة الإجابات التي أكّدت أن خدمة الكهرباء أصبحت أفضل (فرق 20 نقطة مئوية بين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة)، وكذلك الأمر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية بين المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية ذاتياً إذ بلغ الفرق 43 نقطة مئوية.

ويشكّل الاكتفاء الذاتي للمنطقة عاملاً وسيطاً آخر، ففي حين أكّدت نسبة أكثر من النصف بقليل (54%) من المناطق غير المكتفية ذاتياً أن أسعار المواد الغذائية أصبحت أفضل، أجابت نسبة أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين في المناطق المكتفية ذاتياً أن أسعار المواد الغذائية أصبحت أسوأ. وهذا التوجه يظهر بوضوح أكبر في مسألة عمل الأفران بعد الهدنة التي يبدو من التحليل الكلي أنها شهدت تحسّناً، إذ 80% من الإجابات في المناطق المكتفية ذاتياً ارتأت أن الخدمة لم تختلف.

وقد تعزى قلة كميات المواد الغذائية والدوائية الداخلة إلى تقييد حركة البضائع بين المنتجين والموزعين والمستهلكين، بسبب استمرار التضييق والابتزاز وطلب الإتاوات، برغم الموافقة النظرية على الهدنة وبرغم أنّ في ذلك خرقاً واضحاً من قبل النظام لأحد أهم بنود اتفاق الهدنة.

¹ هدنة "برزة" الحواجز المؤقتة أصبحت دائمة وفرض إتاوات واعتقالات!!

² من أهالي حمص إلى سكان الغوطة الشرقية: لا تكرروا مأساتنا

إن ما سبق يعزّز الفرضية بأنّ الخصائص المحلية للمنطقة هي أكثر أثراً من الهدنة نفسها. فامتلاك المنطقة لكمون الاكتفاء الذاتي له أثر واضح، وكذا نجاة المنطقة من قَدَر الحصار.

وبشكل عام، يمكن تفسير عدم التزام النظام بشروط الهدن بسبب قناعاته العميقة بأنه خسر الحاضنة الشعبية إلى غير رجعة وبسبب اختياره الهروب إلى الأمام في اتباع سياسية "تركيع لا مصالحة" التي ما زال يحملها، إضافة إلى استمرار خوف النظام على وجوده. وتجدر الإشارة إلى عدة عوامل كانت وراء لجوء النظام السوري إلى محاولة عقد الهدن:

1. محاولة استغلال الخلافات المحلية التي قد تنتج عن فكرة القبول بالهدن؛
2. طول أمد الصراع من غير أفق للحسم، مما يدفع إلى تجريب وسائل أخرى كانت خارج الخيارات المقبولة؛
3. انخفاض القدرة التعبوية للنظام السوري، حيث أصبحت حاجته تتجاوز حيز الخبرات الفنية الخارجية وأصبحت تشمل الحاجة إلى ميليشيات تشارك مادياً وتدخل في خضم المعركة، ولا سيما أن فرض الحصار يستدعي ترتيباً لوجستياً متراكباً لاحتوائه على ثلاث حلقات، واحدة من وحدات "اللجان المشتركة" المنبثقة عن لجان المصالحة والمشكّلة من أبناء المنطقة، وطوق لدائرة أكبر يضره عناصر الجيش السوري، وطوق آخر تتولاه الميليشيات اللبنانية أو العراقية؛
4. تحديث المعلومات الاستخبارية عن المقاومة الثورية؛
5. تسكين جيّهات للتركيز على جيّهات أخرى.

ب. البعد الأسري والتماسك الاجتماعي

تماسك الأسرة وتجنّب الترهل الاجتماعي خير مرساة لاستقرار المجتمع بشكل عام، ولكن الإجابات أظهرت أنه ليس لاتفاق الهدنة الأثر نفسه على واقع الأسر في المناطق المكتفية ذاتياً وغير المكتفية، حيث تعززت فرص إعادة لَمّ الشمل في الأولى (62% أجابوا بذلك) مقارنةً بقريب من نصف تلك النسبة في المناطق غير المكتفية ذاتياً (35%). وكذلك تعززت فرص لقاء الأسر في المناطق غير المحاصرة أكثر من المناطق المحاصرة.

ويمكن أن نفسّر ذلك بالوضع المتردّي جداً التي وصلت إليه المناطق المحاصرة، فالاستنفاد الشديد للموارد يجعل عملية إعادة الحياة إلى مجاريها شاقة جداً. ويضاف إلى ذلك التراكمات النفسية الناتجة عن الحواجز التي ضربها النظام السوري حول بعض المناطق وسياسة التنكيل بالسكان الذين كانوا يحاولون التنقل لتحصيل المواد الأساسية، ووجود جرحى وقتلى ومفقودين. وبعد الهدنة يتوقّع أن تعاني المناطق التي خضعت للحصار من زيادة حجم الأعباء الخدمية والإنسانية التي ستقع على كاهل الإدارة المحلية لتلك المناطق.

والخلاصة، لم تنجح الهدن كما كان مأمولاً منها في إعادة تمّتين عرى العلاقات الاجتماعية للسكان المحليين ولمّ شمل الأسر. وبثقة يمكننا ردّ ذلك إلى استمرار سياسات التحكّم بالنشاطات المدنية من خلال كثرة الحواجز وممارسة التضييق على حركة دخول وخروج السكان المحليين، إضافة إلى استمرار الاعتقال والملاحقة الأمنية من قبل النظام السوري للانتقام من مقاومة سكانها.

ت. البعد الحقوقي

لا يقلّ الجانب الحقوقي أهمية عن الجانب المعيشي، إذ يرتبط الأول بسبب الثورة أصلاً. ومن اللافت للنظر أن شاباً واحداً من أصل ستة (الشريحة العمرية 15-21) يرى أن الممارسات السلبية لقوات النظام قد تزايدت، إلى جانب أن نسبة ما يقارب من 58% أجابوا بأنه لم يطرأ تغيير على سلوك النظام. وإذا افترضنا أن هذه الشريحة العمرية هي أكثر الشرائح تقبلاً للخيارات الراديكالية، وإذا استحضرننا النسبة العالية لهذه الفئة العمرية في المجتمع السوري، برز عندنا احتمال تفجّر الأمور ارتكاساً لهدنٍ من هذا النوع. ويشار هنا إلى 7% تقريباً من الشريحة العمرية الأكبر سناً (+47) أجابوا بأن معاملة قوات النظام تحسّنت بشكل ملموس. أي أن الموقف الساخط على سلوك النظام لم يكن حكراً على الشباب.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يختصّ بالذكور، فنسبة الإناث الذين قالوا إن معاملة قوات النظام تحسّنت بشكل ملموس بلغت قريب الثمانية بالمئة فقط في حين أنها بلغت قريب الستة بالمئة بين الذكور: أي ليس هنالك فرق كبير بينهما. ويعضد ذلك الاستنتاج العام أن أكثر من غالبية الثلثين من كل الشرائح العمرية أجابوا بأن الهدنة لا تضمن قيم الحرية والعدالة والكرامة للإنسان، وهي نسبة بلغت قريب ثلاثة الأرباع في الشريحة العمرية الفتية (عمر 15-21)؛ وإن الفرق بين أعلى نسبة وأصغر نسبة بين الشرائح العمرية لا يتجاوز أربعة نقاط مئوية.

وأخيراً، إذا اعتبرنا أن الأطفال يجب أن يأخذوا غاية اهتمامنا، نلاحظ أن نسبة الذين أجابوا أنّ عملية التعليم والدوام الدراسي أصبحت أفضل هي 2.4% في المناطق المكتفية ذاتياً، مقابل 30% في المناطق غير المكتفية ذاتياً. بكلمات أخرى، لم تكن الهدن ذات قيمة كبيرة للمناطق التي هي بنوياً في وضع أفضل. مما يوحي بأن الناس قد تولّت أمر التعليم بنفسها على نحو كبير – وهو تعليم الأطفال بشكل رئيس – إلى درجة أن الحصار بحسب الإجابات لم يكن عاملاً مؤثراً بشكل حاسم على التعليم، فهنالك فرق إحدى عشر نقطة مئوية فقط بين إجابات المناطق المحاصرة وغير المحاصرة ممن قال إن التعليم أصبح أفضل.

يدعونا ما سبق إلى الاستنتاج أنّ الهدن لم تكن اتفاق تلاقٍ للمصالح يوطئ للانفراج والتوافق السياسي، وإنما كانت اتفاق وقاية شرٍ لم يغيّر جوهر علاقة النظام بالمجتمع، تلك العلاقة القائمة على الإكراه من خلال القمع.

2. الموقف من النظام: هदन هشة

رغم الموافقة العامة على مبدأ الهدن الذي مالت إليه الأكثرية، تساعدنا أرقام الاستبيان على فهم تفصيلي لهذا الموقف. حيث تظهر لنا أن جزءاً لا بأس به من المستجيبين أكدوا أنهم –رغم كل خيبات الأمل المعروفة– تحوّلوا من تأييد النظام إلى تأييد الثورة (9% في الداخل و2% في الخارج). ومقابل ذلك لم يتحوّل من تأييد الثورة إلى تأييد النظام إلا نسبة 2% في الداخل و3% في الخارج.

ونجد أن هنالك فروقاً هامة بين المواقف في المناطق المكتفية ذاتياً وبين المكتفية، ففي الأولى لم تتجاوز نسبة الذين تحوّلوا إلى الحياد 6% بينما بلغت 22% في المناطق غير المكتفية ذاتياً، ولكن لم يظهر فرق يُذكر بين المناطق المحاصرة وغير المحاصرة. ويمكن تفسير موقف السكان المحليين في المناطق المكتفية ذاتياً بامتلاكهم موارد خاصة، مما يعزّز موقفهم في معركة البقاء في صراعهم ضد النظام، ويجعلهم لا يميلون إلى حيادٍ تعتري الشكوك نتائج العملية بناءً على الخبرات المريرة المتراكمة والمعرفة الضمنية بالطبيعة العدوانية للنظام.

وبأخذ العمر بعين الاعتبار، يلاحظ أنّ نسب الذين قالوا إنه لم يطرأ تبدّل معتبر على موقفهم من الثورة هي نسب متقاربة بين الشرائح العمرية كلها، وكان الفرق في النسب بين أصغر شريحة وأكبر شريحة هو 10 نقاط مئوية فحسب. وإذا كان متوقعاً أن تؤوّل الهدن إلى تحوّل عدد لا بأس به إلى الحياد بسبب العجز عن الحسم وبعد قبول ما كان مرفوضاً (أي فكرة الهدنة)، غير أن البيانات تشير أيضاً إلى أن التحوّل إلى الساحة المحايدة لم يتجاوز الـ 18% بين أصغر شريحة عمرية و23% بين أكبر شريحة عمرية. وكل ذلك يلقي ظلال الشكّ تجاه قيمة الهدن كأداة سياسية. ويمكن تفسير عدم حدوث تبدّل كبير في موقف شريحة الشباب إزاء الثورة بأنهم يرون فيها فرصتهم لكي يجدوا ذواتهم ويحقّقوا أملهم في التغيير الكلي للبنية السياسية والاجتماعية التي كبّلتهم وقزّمت أحلامهم.

لا تمدّنا أرقام الاستبيان بكثيرٍ من الأمل، فالتحليل التفصيلي الذي مرّمعنا يؤكد تدني نسب التحسّن في الأوضاع على كل الصُّعد، المعيشية والاجتماعية الأسرية والحقوقية، وأنّ ذلك شامل لكل الشرائح العمرية وللذكور والإناث على حدّ سواء. إنّ استمرار ممارسات النظام السوري بحق سكان مناطق الهدن تُبقي عوامل التوتر كامنّة ومسبّبات الانفجار قائمة، وتترافق مع استمرار انخفاض ثقة المجتمعات المحلية بالنظام، ومن هنا يتوجب عند البحث عن أي حلّ سياسي متكامل للملف السوري إعادة هيكليّة المؤسسة العسكرية والأمنية ليتماشى سلوكها مع القيم الإنسانية والمعايير الدولية.



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies



Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - Fax. +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org